الحزب الوطنى الديمقراطى
الأمانة العامة
لجنة الشئون الاقتصادية والمالية

بسم الله الرحمن الرحيم

لقاء العمل السنوى الرابع
حـــول
القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى
التحديات الجديدة ومداخل المواجهة

٢٩ - ٣٠ يناير ١٩٩٥

السياسة التعليمية وعلاج مشكلة البطالة
كمدخل لزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى

ورقه مقدمة من
جامعة قناة السويس

السياسة التعليمية وعلاج مشكلة البطالة
كمدخل لزيادة القدرة التنافسية
فى الاقتصاد المصرى

***

تمثل مشكلة البطالة الصريحه فى مصر أهم التحديات التى تواجه الاقتصاد المصرى حاليا ، لكونها ليست مشكلة اقتصادية فحسب ، ولكنها مشكلة سياسية واجتماعية خطيرة ، وإن كان من العدل القول ان مشكلة البطالة ليست مقصورة على مصر او على الدول الناميه فقط ، ولكنها مشكلة تعانى منها جميع الدول المتقدمة ايضا .

كما انه من العدل القول بان مشكلة البطالة فى مصر ليست وليده الوقت الراهن ، ولكنها ذات جذور بعيدة ربما ترجع الى الستينات ، منذ التزام الدوله بتعين الخرجين طبقا لقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٤ ، ثم اصبح دائما بالقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧٣ ، وان كانت لم تطل بوجهها الصريح ، وشكلها الحاد الا فى السنوات الاخيرة ، عندما بدأت الدوله تلغى التزامها بسياسة تشغيل الخرجين تدريجيا ، وبشكل غير رسمى ، حيث اصبح ينتظر خريجوا الجامعات والمدارس المتوسطة بمددا تتراوح بين ٥ - ٨ سنوات ، حتى يحصلون على عمل ، بينما كان الوضع سابقا - طبقا للقانون - ان يتقدم خريجوا الجامعات - عدا كليات الطب - بعد سنتين للتعين ، وخريجى التعليم المتوسط بعد ثلاث سنوات وهذا من وجه النظر الاقتصادية امر صحيح ومن هنا نجد ان البطالة فى مصر تضم نسبة لايستهان بها من بين المتعلمين ، فى ظل التعليم المجانى ، وهذا النوع من البطالة أشد خطرا واكثر قلقا من الناحيتين السياسية والاجتماعية ، كما انه مصدرا كبيرا للضياعات الاقتصادية .

وتتمثل الأثار السياسية للبطاله فى اثارة القلاقل والاضطرابات والتطرف ، اما الاثار الاجتماعية فتظهر فى زيادة معدلات الجرائم وادمان المخدرات وارتفاع نسبة الانتحار ، اما الاثار الاقتصادية فتتمثل فى تبديد الموارد وتناقص متوسط دخل الفرد ، وضعف مستوى الانتاجية ، وانخفاض فى معدلات الاستثمار بل وهروبه ، وضياع جزء كبير من عائدات السياحة ... الخ . ومما يؤدى الى تفاقم

مشكلة البطالة فى مصر ان البطالة تتركز بين الفقراء ، حيث يترك المتعطل عبئا على عائلته دون اى اعانه رسمية ، لان الاغنياء يمتلكون قوة اكبر واتصالات افضل تمكنهم من تشغيل ابنائهم ، ولذلك ترتفع معدلات الاعالة والتطرف بين الفقراء ، وتنخفض بين الاغنياء .

أولا تطور البطالة فى مصر :

طبقا لبيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامه والاحصاء ، ارتفع حجم البطالة بشكل مخيف ، حيث زاد خلال حوالى ربع قرن بما يقرب من ١٢ مرة ، فقد ارتفع من ١٧٥ الف متعطل عام ١٩٦٠ الى حوالى ٢ مليون عام ١٩٨٦ ، أى تبلغ نسبة المتعطلين حوالى ١٤,٧ ٪ من جمله القوة العاملة عام ١٩٨٦ ، فى حين كانت هذة النسبة ٢,٢ ٪ فقط عام ١٩٦٠ (جدول رقم ١) . مما يشكل تدهورا خطيرا فى مشكلة البطالة ، ويلاحظ ان معدل البطالة بين الاناث اعلى منه بين الذكور خلال سنوات التعداد الثلاث ١٩٦٠ ، ١٩٧٦ ، ١٩٨٦ . وهذا التغير انما يدل على ارتفاع نسبة الاناث اللاتى أصبحن يطلبن عملا ، بسبب دخول مراحل التعليم المختلفة ومن ثم رغبتهن في المساهمه فى تخفيف أعباء المعيشة عن كاهل أسرهن ، وتتعرضن الاناث فى الريف لمعدل بطالة أعلى منه فى الحضر ، حيث كان ٣ ٪ من جمله القوى العاملة بين الاناث فى الريف عام ١٩٦٠ فى حاله بطالة ، اصبحن ٥٠,٤ ٪ عام ١٩٨٦ ، مما يعنى زيادة الأناث اللاتى يبحثن عن عمل فى الريف ، وعدم توفر فرص العمل لهن فيه ، مثل تلك المتوفرة لهن فى الحضر ، ويلاحظ ان معدل البطالة فى الريف بوجه عام أقل منه فى الحضر خلال سنوات التعداد الثلاث ، الا انه من حيث العدد المطلق ، نجد انه فى الريف قارب مثله فى الحضر .

الا اننا نرى ان معدلات البطالة هذة مرتفعة عن الواقع للأسباب الأتيه : –

أ – ان تعدادى ١٩٧٦ ، ١٩٨٦ أجريا فى فترة ركود العمل الزراعى حيث أجريا خلال نوفمبر ، وهذا الشهر عادة يمثل فترة تراخى فى العمل الزراعى (١) .

ب – ان نسبة كبيرة تبلغ ٥٥,٤ ٪ من حملة المؤهلات العليا ، ٤٠ ٪ من حملة المؤهلات المتوسطة ، التحقت بأعمال حكومية قبل التعداد ، وعند أجراء التعداد عام ١٩٨٦ قرروا انهم متعطلون بالرغم من انهم يعملون فعلا ، على اعتبار انهم لم يعينوا عن طريق وزارة القوى العامله .

ج - اعتبار المدى العمرى ٦ سنوات فأكثر ، داخل حساب قوة العمل ، أمر ينافى الواقع ، لان التعليم الاجبارى مستمرا حتى ١٥ سنة طبقا للقانون ، اضافه الى ان القوانين تمنع تشغيل الاطفال اقل من ١٢ سنة .

جدول (١) حجم ومعدل البطالة لسنوات التعداد

١٩٦٠ ، ١٩٧٦ ، ١٩٨٦

البيان	١٩٦٠	١٩٧٦	١٩٨٦
عدد المتعطلين(بالاف)			
الجملـــة	١٧٥	٨٥٠	٢٠١١
ذكور	١٣٩	٥٥٨	١١٥٩
اناث	٣٦	٢٩٢	٨٥٢
ريف	٥٦	٣٩٦	٩٨٥
ذكور	٤٦	٢٦١	٥٩٦
اناث	١٠	١٣٦	٣٨٨
حضر	١١٩	٤٥٤	١٠٢٧
ذكور	٩٣	٢٩٧	٥٦٢
اناث	٢٦	١٥٧	٤٦٤
معدل البطالة ٪			
الجملة	٢,٢	٧,٧	١٤,٧
ذكور	١,٩	٥,٦	١٠,٠
اناث	٥,٨	٢٩,٧	٤٠,٦
ريف	١,١	٦,٤	١٣,٧
ذكور	١,٠	٤,٥	٩,٣
اناث	٣,٠	٣٨,٠	٥٠,٤
حضر	٤,٣	٩,٥	١٥,٨
ذكور	٣,٨	٧,٢	١٠,٩
اناث	٩,١	٢٥,٠	٣٤,٨

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء تعدادات السكان ١٩٦٠ ، ١٩٧٦ والنتائج الاولية لتعداد ١٩٨٦

ثانيا أسباب البطالة : -

---------- تداخلت وتشابكت مجموعه من العوامل المتخلفة فى ظهور مشكلة البطالة بوضعها الراهن فى مصر ، منها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية ... الخ ، وكل سبب من هذة الأسباب ساهم فى تشكيله وتكوينه مجموعه كبيرة من الأسباب الثانويه ، ولما كان يصعب دراسة كل هذة الاسباب فاننا نستطيع اجمالها فى ثلاثه النمو السكانى والسياستين التعليمية والاستثمارية ، **وسنركز هنا على النمو السكانى والسياسة التعليمية لأهميتهما فى رأي :**

١ - النمو السكانى : -

---------- يعتبر النمو السكانى من الأسباب التقليدية المعروفه لزيادة معدلات البطالة ، وخاصة فى ظل اقتصادنا الذى يعانى من مشاكل متعددة ، ولا يستطيع خلق فرص العمل الكافيه لمواجهة عرض العمل المتزايد ، والنمو السكانى فى مصر من أهم الثوابت التى لم تتغير تقريبا ، مقارنه بباقى المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى ذات الصلة بموضوع التشغيل (وان كان قد تحسن خلال الأعوام الثلاثه الأخيره) ، حيث تشير التعدادات السكانيه ، الى ان سكان مصر قد تضاعف عددهم لأول مرة خلال خمسين عاما من ١٨٩٧ الى ١٩٤٧ ، حيث ارتفع من ٩,٦ مليون نسمه الى ١٩ مليون خلال الفترة ما بين التعدادين ، بينما تضاعف عددهم مرة ثانيه خلال ثلاثين عام من عام ١٩٤٧ الى عام ١٩٧٦ ، حيث اصبح ٣٨ مليون عام ١٩٧٦ ، وقد تضاعف للمرة الثالثة خلال خمسة عشر عاما ، حيث اصبح يتجاوز ٥٦ مليون عام ١٩٩٠ ، كما ان معدل النمو السكانى كان ١,٥ ٪ سنويا فى بداية هذا القرن ، تناقص بعدها ثم عاود الارتفاع سريعا منذ الخمسينيات الى ان بلغ ٢,٦ ٪ عام ١٩٦٠ ، ثم تراجع قليلا خلال الستينيات وحتى منتصف السبعينيات ، ثم عاد للارتفاع مرة أخرى الى ان وصل الى ما يقرب من ٣ ٪ فى بداية الثمانينات ، انظر الجدول رقم (٢) .

جدول (٢)

معدلات النمو السكانى فى مصر

السنوات	عدد السكان بالألف	معدل النمو السنوى	السنوات	عدد السكان بالألف	معدل النمو السنوى
١٨٨٢	٦٧٠٦	–	١٩٤٧	١٨٩٦٧	١,٧٧
١٨٩٧	٩٦٢٥	٢,٤٥	١٩٦٠	٢٥٩٨٤	٢,٣٦
١٩٠٧	١١٩٠٠	١,٤٩	١٩٦٦	٣٠٠٧٦	٢,٥٤
١٩١٧	١٢٧١٨	١,٣٢	١٩٧٦	٣٨١٩٨	٢,٢٨
١٩٢٧	١٤١٧٨	١,١٠	١٩٨٦	٥٠٤٥٥	٢,٨٢
١٩٣٧	١٥٩٢١	١,١٦			

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامه والاحصاء ، الكتاب الأحصائى السنوى ، أعداد مختلفه

ومع معدلات النمو السكانى المرتفع ، كانت معدلات النمو الاقتصادى متواضعه ، حيث بلغت ٣,٦ ٪ فى الفترة ٥٢ / ١٩٥٣ - ٥٩ / ١٩٦٠ ، ثم أصبحت ٥,٨ ٪ خلال الفترة ٥٩/١٩٦٠ - ٦٤ /١٩٦٥ ، وتراجعت الى ٣,٢ ٪ فى الفترة ٦٤ / ١٩٦٥ - ١٩٧٣ ، بسبب تعبئة الموارد الاقتصادية لخدمة المجهود الحربى ، الا انها ارتفعت الى ٩,٦ ٪ فى فترة الازدهار المالى والنقدى ١٩٧٤ - ١٩٧٩ ، وانخفضت ثانية الى ٥,٩ ٪ فى الفتره ١٩٧٩ - ١٩٨٤/٨٣ (٢) ، ويتضح ان معدلات النمو الاقتصادى خلال فترة من الفترات (عدا الفترة ٧٤ - ١٩٧٩) كانت منخفضة بشكل لا يتناسب مع معدلات النمو السكانى المرتفعة ، فاذا تم حساب معدل النمو الاقتصادى الصافى طبقا لنموذج هارود/دومار لكان حوالى ٣ ٪ وهو معدل بسيط لا يمكن الاقتصاد القومى ، من تخصيص الاستثمارات الكافيه لحل مشاكله المتراكمة من ناحيه ، ومن اللحاق بالاقتصاديات المتقدمة من ناحية أخرى .

وتعكس معدلات النمو السكانى المرتفعة جانبا أخر من جوانب التأثير السلبى على مشكلة التشغيل فى مصر ، وهو انها تؤدى الى اختلال التركب السكانى ، حيث ترتفع معدلات المواليد بشكل كبير ،

فى الوقت الذى تنخفض فيه معدلات الوفيات بسبب ارتفاع المستوى الصحى ، ولذلك أصبحت هناك نسبة كبيرة من السكان لم تصل الى سن العمل بعد ، ويوضح الجدول (٣) ان نسبة تـتراوح بـين ٣٠ – ٣٥ ٪ من جملة السكان تقع فى الفئه العمريه اقل من ١٢ عاما خلال التعدادات الثلاث ، مما يشكل عبئا على الاقتصاد القومى ، يتمثل فى زيادة الانفاق الاستهلاكى لمواجهة احتياجات هذة الفئة التى لم تصل الى سن الانتاج بعد .

جدول (٣)

هيكل التوزيع العمرى للسكان فى سنوات التعداد

سنة التعداد	أقل من ٦ سنوات	٦ – ١٢ سنة	١٢ – ٦٤ سنة	٦٥ سنة فأكثر	الجمله
١٩٦٠	١٨,٩	١٦,٦	٦١,٠	٣,٥	١٠٠
١٩٧٦	١٧,٣	١٤,٤	٦٤,٧	٣,٦	١٠٠
١٩٨٦	١٩,٢	١٤,٩	٦٣,٠	٢,٩	١٠٠

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامه والأحصاء ، نتائج التعدادت الثلاث

كما يؤثر النمو السكانى المرتفع ، على تعقيد جوانب مشكلة التشغيل فى مصر من ناحية أخرى ، وهى زيادة عدد الأناث اللاتى تطلبن عملا ، حيث تشير نتائج التعدادات الثلاث ، الى زيادة نسبة الأناث التى دخلت سوق العمل (٦ سنوات فأكثر) ، من ٤,٨ ٪ من جملة عدد السكان فى تعداد ١٩٦٠ الى ٨,٩ ٪ فى تعداد ١٩٨٦ كما يوضح الجدول (٤) .

جدول (٤)

نسبة قوة العمل (٦سنوات فأكثر) بين الذكور والاناث

سنة التعداد	بين الذكور	بين الاناث	بين النوعين
١٩٦٠	٥٥,١	٤,٨	٣٠,١
١٩٧٦	٥٣,٦	٥,٥	٣٠,٠
١٩٨٦	٤٦,٧	٨,٩	٣٨,٢

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامه والأحصاء ، نتائج تعداد ١٩٨٦

٢ – سياسة التعليم : –

---------- مع بداية الاخذ بسياسة التعليم المجانى فى كافه مراحله ، ومع الاخذ بسياسة تعيين الخرجين عن طريق الحكومه ، ومع سيادة تقاليد الوظيفه الحكوميه ذات المركز الاجتماعى المتميز ، ووصول صاحبها الى الوظائف القيادية .. زاد الاقبال على التعليم ولا سيما التعليم العالى ، وتحت الضغوط الشعبيه توسعت الحكومه فى التعليم العالى ، ومن ثم زادت الاستثمارات الموجهة لها ، و لم تزد بنفس النسبة أستثمارات التعليم الابتدائى (الاساسى) ، مما يعنى انه كلما ارتقى الطالب فى مراحل التعليم المختلفه حصل على دعم اكبر ، على عكس الدول الاخرى التى تضمن التعليم المجانى او الرخيص فى المراحل الاولى فقط ، اما العالى والجامعى فيتحمل تكاليفة الراغبون فيه .

وكان يتم تشغيل خريجوا النظام التعليمى بكافة مراحلة ، منذ عام ١٩٦٦ بالأجهزة الحكومية ووحدات القطاع العام ، عن طريق وزارة القوى العاملة ، وكان هذا التشغيل لا يتم عن طريق خلق فرص عمل حقيقية ، أى لم يكن انعكاسا لقدرة الاقتصاد القومى على خلق فرص عمل منتجه ، ولكنه كان لأغراض سياسية واجتماعية ، وبذلك تأجل ظهور البطالة الصريحه على حساب خلق بطاله مقنعه.

وفى السبعينيات أخذت الدولة بسياسة " الانفتاح " الاقتصادى ، كما شجعت الهجرة الى الخارج وخاصة الى الدول العربية البترولية ، فاستوعب ذلك نسبة من قوة العمل ، ومن ثم تأجل ظهور البطالة للمرة الثانية .

وفى الثمانينات تشددت الدولة فى تطبيق سياسة الانفتاح وتم توجيهها وجهة انتاجية ، ومن شان هذا التوجه خلق فرص عمل اقل ، وفترة اجتناء اطول ، كما انخفضت اسعار البترول مما كان له أثر سلبى على معدلات النمو الاقتصادى فى الدول العربية ومصر على السواء ، فأثر ذلك سلبيا على فرص التشغيل ، وتباطأت الدولة فى تعيين الخرجين لمدد تتراوح بين ٥ - ٧ سنوات ، بل يمكن القول انها عمليا - وليس رسميا - تراجعت عن سياسة تشغيل الخرجين ، ومن هنا بدأت تظهر البطالة الصريحه بوجه عام ، وبين المتعلمين بوجه خاص

جدول (٥)

تطور معدل البطالة حسب الحاله التعليمية

الحالـــــه التعليميـــــة	(١) ١٩٦٠	١٩٧٦ (١)			١٩٨٦ (٢)		
		سبق له العمل	لم يسبق له العمل	الجمله	سبق له العمل	لم يسبق له العمل	الجمله
أمـــــــى	١,٦	٠,٤	٢,١	٢,٥	٣,٤	٠,٦	٤,٠
يقرأ ويكتـــــب	٢,٤	٠,٣	٢,٢	٢,٥	٣,١	١,٤	٤,٥
مؤهل أقل من المتوسط	٤,٠	٠,٤	٦,٦	٧,٠	٤,٠	٧,٢	١١,٢
مؤهل متوســـــط	٨,٤	٠,٤	١٩,٦	٢٠,٠	١,٣	٢٧,٤	٢٨,٧
مؤهل جامعـــــى	٤,٣	٠,٦	١٠,٤	١٠,٩	٣,٢	٢٣,٠	٢٥,٣

(١) للسكان ١٠ سنوات فأكثر

(٢) للسكان ١٢ سنه فأكثـــر

المصدر الجهاز المركزى للتعبئة العامه والأحصاء ، نتائج للتعدادات الثلاث .

والجدول رقم (٥) يوضح ان البطالة الصحيحة بين خريجى الجامعات كانت ٤,٣ ٪ من جملة الخرجين عام ١٩٦٠ ، ارتفعت الى ١٠,٩ ٪ عام ١٩٧٦ ، ووصلت الى ٢٥,٢ ٪ عام ١٩٨٦ ، بينما كانت هذة النسبة بين خريجى التعليم المتوسط ٨,٤ ٪ ، ٢٠ ٪ ، ٢٨,٧ ٪ خلال الفترات الثلاث ، وهذة الارقام تعنى ان ما يزيد عن نصف (٥٤٪) عدد خريجى النظام التعليمى (المتوسط والجامعى) فى حالة بطاله صريحه ، ويوضح الجدول (١) بالمحلق ان ٣٩ ٪ من جملة القوة العاملة فى مصر من بين خريجى النظام التعليمى المتوسط والعالى طبقا لتعداد ١٩٨٦ .

وهذا من شانه ان يلقى عبئا على صانعى السياسة الاقتصادية والسياسية ، لكون هذا النوع من البطالة اشد خطرا من الناحيتين السياسية والاجتماعية ، ناهيك عن الناحية الاقتصادية ، حيث انها تمثل ضياعات كبيرة على الاقتصاد القومى ، كان من الممكن ان تساعد على دفع عجلة التنمية اذا ما تم استخدامها ، وتتمثل هذة الضياعات فيما انفق على هذة الاعداد خلال مراحل تعليمهم المختلفة ، لاسيما وان التعليم مجانى فى كافة مراحلة ، وايضا فيما يفترض ان يحققوة من اضافات الى الناتج القومى اذا ما تم تشغيلهم فى اعمال تناسب مؤهلاتهم ، وكذلك تكلفه الفرصة الضائعة التى تتمثل فى

قيمة الانتاج الذى يفترض انهم كانوا سيحققونه اذا ما التحقوا بأعمال من سن ١٢ - ١٥ سنة بدلا من التحاقهم بالنظام التعليمي .

ولم تستطيع سياسة التعليم التكيف مع حاجة سوق العمل فى مصر ، حيث اصبح هناك فائض فى بعض التخصصات العالية والمتوسطة والتى تمثل مخرجات النظام التعليمى ، وقصور فى بعض المهن والحرف العادية والفنية والماهرة لم يتمكن النظام التعليمى من مقابلتها ، مما يمثل تبديدا لموارد المجتمع هو فى اشد الحاجه اليها ، والجدولين رقم ٢ ، ٣ بالملحق يوضحان ، ان هناك فائض بين المحاسبين والقانونيين والمهندسين والأطباء ، والطيارين وضباط السفن ، والأخصائيون فى علوم الاقتصاد والطبيعة والأحياء ، والمثالون والمصورون والرسامون وكلهم خريجوا الجامعات ، وكذلك هناك فائض فى كتبة الأختزال والآله الكاتبة وماسكو الدفاتر والصرافون وكلهم مؤهلات متوسطة وفوق متوسطة ، بينما هناك عجز بين عمال تركيب واصلاح الأجهزة الدقيقة والكهربائية ، وعمال الطباعه والزجاج وعمال المناجم وتجهيز المعادن والغزل والنسيج والعمليات الكيماويه ، والمشرفون على النقل والمواصلات ، وكلها تحتاج الى تعليم وتدريب خاص ، عجز النظام التعليمى الراهن عن توفيرها .

توضح الجداول أرقام ٤ ٥ ، ٦ بالملحق ، معدلات البطالة بين خريجى التعليم المتوسط وفوق المتوسط والعالى ، حيث نرى ان خريجى المدارس الثانوية الزراعية اكثر المؤهلات المتوسطة تعرضا للبطاله ، حيث بلغ معدل البطالة بينهم ٤٣ ٪ من جملة خريجى هذة المدارس عام ١٩٨٦ ، يليهم خريجوا المدارس الصناعية ٣٧ ٪ ثم المدارس التجارية ٢٧ ٪ ، بينما تقل هذة النسبة الى ٤ ٪ بين خريجى معاهد المعلمين والمعلمات ، ويتشابه مع هذا الهيكل ، هيكل البطالة بين خريجى التعليم فوق المتوسط ، ويلاحظ ان الأناث الملتحقات بسوق العمل لأول مرة تتعرضن لمعدلات أعلى للبطاله مقارنة بالذكور ، كما تتركز بطاله خريجى التعليم المتوسط وفوق المتوسط ، بين الذين يدخلون سوق العمل لأول مره . وبالنسبة لخريجى الجامعات ، نجد ان كل الخرجين ومن مختلف التخصصات يتعرضون للبطاله ولكن بنسب مختلفة ، حيث يبلغ معدل البطالة ٤٦ ٪ بين خريجى النظام الدينى (الأزهر) ، ٤٥ ٪ بين خريجى الأداب ، ٣٠ ٪ بين خريجى العلوم والتربيه والحقوق ، ٢٠ ٪ بين خريجى كليات الزراعه والتجاره والطب والتمريض والطب البيطرى والصيدله ، بينما تصل أدناها بين المهندسين حيث تبلغ ١٦ ٪ .

ومن هذا يتضح لنا ان نظام التعليم المجانى القائم فى مصر ، لم يعمل على حل مشكلة البطالة عن طريق تخريج الكوادر التى يحتاج اليها سوق العمل ، انما يمكن القول انه أجل ظهور مشكلة البطالة ، فبدلا من ظهورها فى الستينيات على شكل بطالة بين الأميين ظهرت فى الثمانينيات على شكل بطالة بين المتعلمين ، ولا شك ان الثانيه أخطر واكثر تكلفة على الاقتصاد القومى (٣) .

ولا تتحمل سياسة التعليم هذة الأخطار بمفردها ، بل يشاركها فى ذلك الاتجاهات السلبية لأفراد المجتمع ، حيث يرون ان الوظيفة الحكومية ، التى يوفرها لهم المؤهل الذى يحصلون عليه ذات دخل دائم ومضمون ، وذات وجاهة اجتماعية ، كما يرون ان الحرف والمهن وغيرها أعمال متواضعة لا ينظر اليها المجتمع باهتمام ، كما انها ذات قيمة اجتماعية أدنى .

ومن الملفت للنظر انه على الرغم من ارتفاع معدل البطالة بين خريجى النظام التعليمى (المتوسط وفوق المتوسط والعالى) فان ما يقرب من نصف القوة العاملة فى مصر لا تعرف القراءة والكتابة (الجدول ٧ بالمحلق) ، كما ان نسبة ٢٠,٥ ٪ من جملة القوة العاملة تعرف القراءة والكتابة فقط (بدون مؤهلات) ، مما يعنى ان ٧٠ ٪ من جملة القوه العاملة فى مصر يمكن ان يطلق عليهم أميون ، ومثل هذا الوضع يؤدى الى انخفاض انتاجيتهم وعدم التجاوب مع فنون الانتاج الحديثة ن مما يشكل فى النهاية قيدا على نمو الاقتصاد القومى .

ثالثا مستقبل البطالة الصريحه فى مصر : –

---------- وماذا عن مستقبل البطالة السافرة فى مصر ، هل سيرتفع معدلها ام يتجه نحو التناقص ، الاجابه على هذا التساؤل تستدعى بحث تطور حجم قوة العمل المتوقعة مستقبلا ، وقدرة الاقتصاد القومى على استيعابها .

والجدول رقم (٦) يوضح حجم قوة العمل المتوقع مستقبلا طبقا لتقديرات وزارة القوى العاملة حتى عام ٢٠٠٠ ، وتم وضع هذة التقديرات على اساس معدلات النمو المشاهدة فى تعداد ١٩٨٦ ، ومنه نرى ان نسبة المتعطلين فى الانشطة الاقتصادية لا تمثل مشكلة ، لانها لا تتعدى ١,٢ ٪ من اجمالى قوة العمل عام ٢٠٠٠ ، ومن ثم فان عدد هؤلاء المتعطلون على مستوى كل نشاط اقتصادى على حدة ، لا تؤثر على اجمالى قوة العمل فى هذا النشاط ، لانها تمثل بطاله احتكاكية ، توجد فى الدول النامية والمتقدمة على السواء ، ولكن المشكلة الحقيقية تكمن فى المتعطلون الجدد ، حيث انه من المتوقع

ان ترتفع نسبتهم من ١٦,٧ ٪ عام ١٩٩٠ من جملة قوة العمل عام ١٩٩٠ الى ٢٠ ٪ عام ١٩٩٥ ثم ٢٣,٣ ٪ عام ٢٠٠٠ ، اى ٤,٨ مليون متعطل جديد فى نهاية القرن العشرين .

جدول (٦)

تقديرات قوة العمل ومعدلات البطالة للسنوات ١٩٩٠ ، ١٩٩٥ ، ٢٠٠٠

(بالالف)

البيـــــــــــان	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠
حجم قوة العمل	١٥٠٩١	١٧٢٨٨	١٩٧٠٦
متعطل سبق له العمل	١٢٤	١٧١	٢٢٧
متعطل جديد	٢٥١٧	٣٤٦٠	٤٦٠١
جملة المتعطلون	٢٦٤١	٣٦٣١	٤٨٢٨
نسبة المتعطلون فى الانشطة الى جملة قوة العمل	٠,٨٢ ٪	٠,٩٩ ٪	١,٢٠ ٪
نسبة المتعطلون الجدد الى جملة قوة العمل	١٦,٦٨ ٪	٢٠,٠١ ٪	٢٣,٣٠ ٪
معدل البطالة الاجمالى	١٧,٥٠ ٪	٢١,١٠ ٪	٢٤,٥٠ ٪

المصدر : وزارة الدولة للقوى العاملة والتدريب ، المكتب الفنى ١٩٨٠

ويزيد من قتامة صورة التشغيل فى مصر ، ان ما يزيد عن نصف حجم البطالة المتوقع عام ٢٠٠٠ سيكون من المتعلمين ، طبقا للتقديرات التى اعدها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، عن البطالة بين المتعلمين بافتراض ثلاثة بدائل (٤) .

الاول - ثابت معدل البطالة المشاهد عام ١٩٨٦ .

الثانى - زيادة معدل البطالة السائدة خلال تعدادى ١٩٧٦ ، ١٩٨٦ زيادة خطية .

الثالث - زيادة معدل البطالة السائدة خلال تعدادى ١٩٧٦ ، ١٩٨٦ زيادة أسية .

ويتضمن الجدول رقم (٧) نتائج هذة التغيرات ، ومنه نرى ان حجم البطالة يتراوح بين ١,٧ مليون فى أدنى التقديرات ، ٢,٦ مليون فى أعلى التقديرات عام ١٩٩٥ ، وبين ٢ - ٤ مليون عام ٢٠٠٠ ، اى بمتوسط ٢,٢ مليون عام ١٩٩٥ ، ٣ مليون عام ٢٠٠٠ ، وتمثل هذة الارقام نسبة ٦١ ٪ ، ٦٢,٥٪ من جملة حجم البطالة فى هذين العامين على الترتيب (٥) ، وهى لاشك نسبة ضخمة تشكل

اعباء ثقيلة على الاقتصاد القومى ، بسبب الضياعات التى يتعرض لها نتيجة لهذا النوع من البطالة ، ولما تشكلة من تحديات لصانعة السياسة الاقتصادية .

جدول (٧) حجم البطالة المتوقع بين المتعلمين عامى ١٩٩٥ - ٢٠٠٠

البيان	المؤهلات المتوسطة		المؤهلات الجامعية		الجملـــــة	
	١٩٩٥	٢٠٠٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	١٩٩٥	٢٠٠٠
حجم القوى العاملة	٤٣٣٤	٥٢٦٠	١٦٦٩	١٩٩٤	٦٠٠٣	٧٢٥٤
حجم البطالة :						
الافتراض الاول	١٢٤٤	١٥١٠	٤٢١	٥٠٢	١٦٦٥	٢٠١٢
الافتراض الثانى	١٥٨٢	٢١٥١	٦٣٦	٩٠١	٢٢١٨	٣٠٥٢
الافتراض الثالث	١٧٢١	٢٥٠٤	٤١٤	١٦٢٣	٢٦١٦	٤١٢٧
معدل البطالة :						
الافتراض الاول	٢٨,٧	٢٨,٧	٢٥,٢	٢٥,٢	٢٧,٠	٢٧
الافتراض الثانى	٣٦,٥	٤٠,٩	٣٨,١	٤٥,١	٣٧,٣	٤٣
الافتراض الثالث	٣٩,٧	٤٧,٦	٥٣,٦	٨١,٤	٤٦,٧	٦٤,٥

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والأحصاء ، دراسة غير منشورة

واذا ما اعتمدنا على الافتراض الاول على ثبات معدل البطالة المشاهد عام ١٩٨٦ ، وهو بديل متفائل نؤيده ، لانه من المتوقع ان يغير المجتمع نظرته للمهن والحرف الفنية واليدوية من ناحية ، وان يتم اعادة صياغة سياسة التعليم بشكل ينمشى مع احتياجات سوق العمل من ناحية اخرى ، فانه - تأسيسا على ذلك - سيكون حجم البطالة بين المتعلمين ١,٧ مليون عام ١٩٩٥ ومليونين عام ٢٠٠٠ ، وهى ايضا نسبة مرتفعة تمثل ٤٧ ٪ ، ٤١,٧ ٪ من جملة البطالة فى العامين المذكورين على التوالى .

الا انه يخفف من حدة مشكلة البطالة بوجه عام ، ان التقديرات السابقة تمت على اساس النتائج الاولية لتعداد عام ١٩٨٦ ، وان هذة النتائج متحيزة الى اعلى بشكل كبير ، حيث ان نسبة ٥٥,٤ ٪ من جملة المؤهلات العالية ٤٠ ٪ من جملة المؤهلات المتوسطة ، لم تنتظر حلول دورها فى التعيين

والتحقت فعلا باعمال غير حكومية ، وعند اجراء تعداد ١٩٨٦ قررت انهـا متعطلة ، لانهـا تـرى ان هذة الاعمال مؤقتة ، ولكن عند حلول دورهم لم يتقدموا للتعيين ، وتبين بيانات وزارة القـوى العاملـة ان هذة الاعداد ٦٦,٤ ألف مؤهلات عليا ، ٤٤٦,٦ ألف مؤهلات متوسطة بالنسبة للدفعات الخمـس الاخيرة ١٩٧٨ - ١٩٨٢ ، ١٩٧٧ - ١٩٨١ (٦) على الترتيب ، وانه لو تم طرح هذة الاعداد مـن جملة البطالة طبقا لتعداد ١٩٨٦ لانخفض حجم البطالة الى ١,٤ مليون (٢,٠١٢ - ٠,٦١٣) متعطل ، وبذلك يصبح معدل البطالة ١٠,٣ ٪ عام ١٩٨٦ بدلا من ١٤،٧ ٪ ، وفى ضوء هذة الحقيقة يصبح حجم البطالة المتوقع مستقبلا (كما يوضحه الجدول رقم (٨) ٣,٢ مليون متعطـل جديـد عـام ٢٠٠٠ تمثل ١٦,٣ ٪ من جملة القوة العاملة ، وذلك دون الاخذ فى الاعتبـار النمـو الاقتصـادى ومـدى قـدرة الاقتصاد القومى على خلق فرص عمل جديدة .

جدول رقم (٨) تقديرات البطالة بعد اخذ عدد المعينين من جملة المؤهلات فى الاعتبار

(بالالف)

البيانـــــــات	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠
حجم قوة العمل	١٥٠٩١	١٧٢٨٨	١٩٧٠٦
متعطل سبق له العمل	٨٤	١١٦	١٥٨
متعطل جديد	١٧١١	٢٣٥٦	٣٢١١
جملة البطالة	١٧٩٥	٢٤٧٢	٣٣٦٩
نسبة المتعطلين الذين سبق لهم العمل الى جملة القوة العاملة	٪ ٠٠,٥٦	٪ ٠٠,٦٧	٪ ٠,٨
نسبة المتعطلين الجدد الى جملة القوة العاملة	٪ ١١,٣٤	٪ ١٣,٦٣	٪ ١٦,٣
معدل البطالة الاجمالى	٪ ١١,٩٠	٪ ١٤,٣٠	٪ ١٧,١

المصدر : وزارة الدولة للقوى العاملة والتدريب ، المكتب الفنى ١٩٨٨

وبدراسة قدرة الاقتصاد القومى على خلق فرص عمل جديدة فى المستقبل ، يتضح انه طبقا لبيانات الخطة الخمسية الثانيـة ٧٨ / ١٩٨٨ - ٩١ / ١٩٩٢ ، يستطيع الاقتصـاد القومـى توفير ٢,١ مليون فرصة عمل خلال السنوات الخمس للخطة ، بمتوسط سنوى ٤١٤ الف فرصة عمل ، منهـا ٥٥ ٪ فـى

القطاعات السلعية ، ١٨ ٪ فى قطاعات الخدمات الانتاجية ، ٢٧ ٪ فى قطاعات الخدمات الاجتماعية(٧)

وبمقارنة فرص العمل التى ستخلقها الخطة بالزيادة المتوقعة فى عرض العمل عام ٩١ / ١٩٩٢ - طبقا لبيانات الخطة - ، يكون حجم البطالة ١,٦ مليون متعطل (٨) ؛ ولم تم تطبيق بيانات وزارة التخطيط عن معدلات نمو الاقتصاد القومى وعرض العمل والطلب عليه المشاهدة خلال الخطة الخمسية ١٩٨٨/٨٧ - ٩١ /١٩٩٢ للتنبؤ بمعدل البطالة فى المستقبل ، وعلى اساس ثبات هذة المعدلات ، لوصلنا الى التقديرات الموضحة فى الجدول رقم (٩) .

جدول (٩) تقديرات معدل البطالة المتوقع

حتى عام ٢٠٠٠ تأسيسا على بيانات الخطة الخمسية

١٩٨٨/٨٧ - ٩١ /١٩٩٢

(بالالف)

البيـــــــــان	١٩٩٥	٢٠٠٠
عرض العمل	١٧٢٨٨	١٩٧٠٦
الطلب على العمل	١٥٥٣٩	١٧٦٨٩
حجم البطالة	١٧٤٩	٢٠١٧
معدل البطالة	٪ ١٠,١	٪ ١٠,٢

المصدر : محسوب بمعرفة الباحث على اساس بيانات الخطة الخمسية الثانية ١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١

ومن هذاالجدول نرى ان حجم البطالة المتوقع عام ٢٠٠٠ سيصل الى حوالى المليونين ، بينما يبلغ ٣,٣ مليون طبقا لتقديرات وزارة القوى الغاملة ، وفى جميع الاحوال فان معدل بطالة يبلغ ٢٠,٢ ٪ انما هو معدل مرتفع يمثل تحديا كبيرا يواجه صانعى السياسات الاقتصادية والسياسية ، ويشكل تهديدا للأستقرار الاقتصادى والسياسى للمجتمع خاصة اذا كان نصفه من المتعلمين ، ومن ثم يجب العمل على حل هذة المشكلة من الان .

رابعا بعض التصورات لحل مشكلة البطالة :

حل مشكلة البطالة يحتاج لوقت طويل ، لما لها من جذور عميقة وعلاقات تشابكية مع مختلف مجالات النشاط الاقتصادى ، وليس ذلك فحسب ، بل ان اعادة صياغة تشكيل السياسات الاقتصادية وغيرها بشكل يعمل على ازالة الاختلالات الاقتصادية ، قد يتعارض مع الحلول المقترحة ، فمثلا معالجة التضخم عن طريق الحد من الائتمان ، يتعارض مع تشجيع الاستثمار الذى يعمل على خلق فرص عمل اكثر ، وحل مشكلة عدم التوازن بين الاسعار والاجور ، لا يسمح بزيادة فرص العمل كما ان التخصيصيه تتعارض فى الأجل القصير مع خلق فرص عمل جديدة... وهكذا

وعلى ذلك يجب ان تكون الحلول المقترحة حزمة شاملة ومخططة على المستوى الكلى للاقتصاد ، مع الاخذ فى الحسبان العوامل المتداخلة والمتشابكة بين المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة ، ويمكن تقسيم الحلول المقترحة الى حلول قصيرة الاجل ، واخرى طويلة الاجل .

الحلول فى الاجل القصير

تشمل هذة الحلول السياسات التى تهدف الى مواجهة الطلب الضخم على فرص العمل القليله ، اى مقابلة عرض العمل المتزايد بمعدلات عالية ، فى حدود الموارد المتحة حاليا للاقتصاد القومى ، وهى : -

١ - تشغيل الطاقات الانتاجية العاطلة ، حيث قدرت احدى الدراسات (٩) ان هناك طاقة عاطلة فى القطاع العام الصناعى تبلغ ٦٢٣,٥ مليون جنية سنويا فى المتوسط خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٦/٨٥ ، وانه اذا ما تم تشغيل هذة الطاقة العاطلة لخلقت ٣٠٧ ألف فرصة عمل سنويا فى المتوسط خلال نفس الفترة ، ومعروف ان تكلفة خلق فرصة عمل الصناعة أعلى منها فى القطاعات الاخرى - عدا بعض الانشطة - ومن ثم فان تشغيل الطاقات العطلة فى الاقتصاد القومى كله ، تمكنه من استيعاب جزء كبير من العمالة التى تدخل سوق العمل لأول مرة ، وذلك دون اضافة استثمارات تذكر ، الا ما تتطلبه امور التشغيل العادية ، واستغلال مثل هذة الطاقات امر ميسور ولا يحتاج لوقت طويل ، ولذلك يستطيع المساهمة بشكل كبير وسريع فى حل مشكلة البطالة .

٢ - تشجيع الاستثمارات فى المشروعات الصغيرة الحجم ، ولا سيما المشروعات البيئية والحرفية .

٣ - العمل على خلق فرص عمل فى الدول العربية ، من خلال عقد اتفاقيات فى هذا الشان بين مصر والدول العربية ، لتهيئة الظروف المناسبة للعمالة المصرية ، وخاصة حماية حقوقهم ، وضمان عمل شرعى لهم .

٤ - تكثيف عملية التدريب التحويلى وأخذها مأخذ الجد ، لتاهيل العمالة التى تتعرض للتعطيل لتناسب حاجة سوق العمل .

الحلول فى الاجل الطويل : -

تتعامل هذة الحلول مع جذور المشكلة ، ومن ثم فهى تقدم علاجا دائما وليس مؤقتا ، ولذلك فهى ترتكز اساسا على اعادة تشكيل وصياغة السياسات ذات الصلة بموضوع التشغيل :

١ - اعادة تشكيل السياسة الاستثمارية فى اتجاه الصناعات كثيفة العمل ، عن طريق تشجيع الصناعات الصغيرة والمغذية ، اذ تشير الدراسات الى ان تكلفة خلق فرصة عمل فى الصناعات الصغيرة تقل ثلاث مرات عن مثيلتها فى الصناعات الكبيرة والمتوسطة (١٠) كما ان زيادة عنصر العمل بنسبة ١ ٪ تؤدى الى زيادة الانتاج بنسبة ٢,٦ ٪ فى الصناعات الصغير ، ٢,٣ ٪ فى الصناعات المتوسطة ، ٤,٣ ٪ فى الصناعات الكبيرة (٥٠٠ عامل فاكثر) (١١) ، كما ان انتاجية رأس المال تتجه للتناقص مع الانتقال للصناعات ذات الحجم الاكبر ، بمعنى ارتفاع انتاجية رأس المال فى الصناعات الصغيرة(١٢) .

هذا والصناعات الصغيرة ليست اداة لخلق فرص عمالة باستثمارات اقل ، بل انها ايضا اداة ونواه لتكوين قطاع خاص يشارك فى التنمية الاقتصادية ويساعد على زيادة الصادرات ، وقد خطت الدولة خطوات كبيرة فى هذا المجال فعلا ، آخرها انشاء المشروعات فى حدود رأسمال قدرة ٥٠ مليون جنية ومنحه الارض مزودة بالمرافق مجانا .

٢ - تحسين مناخ الاستثمار ، بشكل يعمل على زيادة الاستثمارات الخاصة (محلية وعربية واجنبية) للمساهمة فى عملية التنمية ، ومن ثم على استيعاب العمالة فى فرص عمل حقيقية ، ويمن تحسين مناخ الاستثمار عن طريق :

أ - تعديل وتحسين التشريعات الراهنه ذات الصله بالاستثمار ، مثل تشريعات العمل ، الضرائب ، الجمارك ، التصدير والاستيراد ، الائتمان ، التأجير التمويلى leasing ، الاسكان ، ازالة المعوقات الادارية ... الخ .

ب - حل مشاكل الشركات المتعثرة حاليا ، حتى تتمكن من الاستمرار فى نشاطها ومن ثم الحفاظ على العمالة المشتغلة لديها ، اضافة الى منحها فرصة التوسع المستقبلى ، وبالتالى قدرتها على استيعاب عمالة جديدة .

ج - تحسين المرافق والهياكل الاساسية ، مما يساعد على جذب الاستثمارات الجديدة ، والتوسع فى القائمة .

٣ - اعادة صياغة سياسة التعليم ، حيث لعبت السياسة الراهنه دورا كبيرا فى ظهور مشكلة البطالة الصريحة ، وعلى ذلك فان تعديلها للتجاوب مع احتياجات سوق العمل امر ضروريا ، لا ان المشكلة الاساسية التى تعترض تعديل هذة السياسة ، هى عدم ظهور نتائجها فى الأجل القصير ، علاوة على المخاطر السياسية بسبب القلاقل التى قد تنجم عن التغيير ، لان سياسة التعليم تمس بشكل مباشر كل أفراد المجتمع .

تعديل سياسة التعليم ليس ضروريا فقط لتخريج الكوادر المناسبة لحاجة سوق العمل فى الوقت الراهن ، بل انه ضرورى أيضا لتحسين الانتاجية التى تؤدى الى زيادة الدخل فالادخار فالاستثمار فخلق فرص عمل اكثر ، ان العامل الاستراتيجى الرئيسى للنمو ليس الاستثمارات الرأسمالية ، وانما العوامل المحرضة على تحسين الانتاجية ، وقبل كل شيىء الاستثمارات فى الانسان والعلم .

٤ - العمل على تغيير اتجاهات المجتمع ونظرتة نحو العمل الفنى واليدوى ، سواء عن طريق السياسة التعليمية او السياسة الاعلامية ، حيث تستطيع الحكومة من خلال تعديل سياسة التعليم تغيير نظام القبول فى الثانوى العام وتقديم حوافز اكبر للقبول فى المدارس الفنية ، كما تستطيع من خلال وسائل الاعلام المساهمة فى تغيير نظرة المجتمع الى هذا النوع من العمل .

هوامش الدراسة

***

(١) تشير دراسة اجرها الجهاز المركـزى للتعبئـة العامـه والاحصـاء عـام ١٩٨٥ ، الى ان فـائض العماله يقدر بنسبة ٣٦,٨٪ من جملة المشتغلين بالزراعة فى شهر نوفمبر .

(٢) تم حساب هذة المعدلات للفترة ١٩٥٣/٥٢ ، ١٩٧٣ بالأسعار الثابتـة لعـام ١٩٧٥ ، امـا الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٤/٨٣ فتم حسابها بالأسعار الثابتـة لعـام ١٩٨٢/٨١ علـى أسـاس قيمـة النـاتج القومى الاجمالى بتكلفة عوامل الانتاج .

(٣) د . سلوى سليمان ، د. عاليه المهدى ، حق العمل فى الاقتصـاد المصـرى ، المركـز القومـى للبحوث الاجتماعيه والجنائيه ، القاهرة ، ١٩٨٧ .

(٣) قدر الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء معدلات البطالة فى المستقبل حتى عـام ٢٠٠٠ على أساس :

أ - الاتجاه التزايدى فى حجم قوة العمـل مـن حملـة المؤهـلات ، المشـاهد خـلال سـنتى ١٩٧٦ ، ١٩٨٦ واستمرار هذا الاتجاه حتى عام ٢٠٠٠ .

ب - قياس المتوسط السنوى للزيادة باسلوب الانحدار البسيط الذى أجرى على بيانات عشر نقاط زمنيه بالاضافه الى تعدادى ١٩٧٦ ، ١٩٨٦ مسوح القوى العامله بالعينه ، والتـى أجريـت سنويا فـى الفتره بين تعدادى ١٩٧٦ ، ١٩٨٦ .

(٤) تم حساب هذة النسب كما يلى :

$$\frac{\text{حجم البطالة بين المتعلمين طبقا لتقديرات الجهاز المركزى للأحصاء}}{\text{حجم البطالة الاجمالى طبقا لتقديرات وزارة القوى العامـــــــله}} \times ١٠٠$$

(٥) وزارة القوى العامله ، المكتب الفنى ، ١٩٨٨ .

(٦) وزارة التخطيط ، الخطه الخمسية الثانيه ١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١ ، ص ٣٢١

(٧) الزيادة فى عرض العمل خلال الفترة ١٩٨٧/٨٦ - ١٩٩٢/٩١ بالألف ٣٦٧٣,١

الزيادة فى الطلب على العمل لنفس الفترة بالألف ٢٠٦٩,٤

حجم البطالة بالألف ١٦٠٣,٧

انظر فى ذلك وزارة التخطيط ، المرجع السابق ، ص ٣٠٩ -- ٣٢١

(٨) د. صبرى أبو زيد ، نحو نظرية للطاقة الانتاجيه العاطله ، المجله العلميه للاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة - جامعة عين شمس ، العدد الأول يناير ١٩٨٨ ، ص ١٩٢ - ١٩٣ .

(٩) د. محمد الحلوى ، دور الصناعات الصغيره فى التنميه فى مصر ، ندوة الصناعات الصغيرة ، معهد التخطيط القومى ، ١٩٨٨ ، ص ١١٤ .

(١٠) المرجع السابق ص ١٢١

(١١) انظر ملف معلومات ، ندوه " دور الصناعات الصغيره فى التنمية فى مصر " معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، ١٩٨٨ .

الملحق الأحصائى

***

جدول رقم (١)

التوزيع النسبى للبطالة حسب المستوى التعليمى فى مصر

المستوى التعليمى	تعداد ١٩٦٠	تعداد ١٩٧٦	تعداد ١٩٨٦
أمى لايقرأ ولا يكتب	٤٤,٢	١٦,٤	١٤,٧
يقرأ ويكتب	٢٨,٢	٧,٧	٩,٤
تعليم ابتدائى واقل من المتوسط	٧,٠	٣٥,٩	٢٩,٨
تعليم متوسط	١٦,٨	٢٤,٤	٢٩,٦
تعليم جامعى ودراسات عليا	٣,١	٦,٧	٩,٢
غير محدد	٠,٧	٨,٩	٧,٣
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر : محسوب من :

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والأحصاء ، بيانات التعدادات العامة .

(٢) وزارة القوى العاملة والتدريب .

جدول رقم (٢)

نسبة الفائض فى قوة العمل لعام ١٩٨٧

التخصصات والمهن	النسبة ٪	التخصصات والمهن	النسبة ٪
الاخصائيون فى علوم الطبيعة	١,٤	المثالون والرسامون والمصورون	١٣,٧
المهندسون ومن فى حكمهم	٧,٧	ماسكو الدفاتر والصرافون	١٢,٥
الطيارون وضباط ومهندسو الفن	١٣,٦	كتبة الاختزال والاله الكاتبة	٢,٧
الاخصائيون فى علوم الحياة	١٣,٣	المشرفون على الاعمال الكتابية	٩,٤
الاطباء ومن فى حكمهم	٣,٠٤		
الاخصائيون فى الأحصاء والرياضة	١٢,٣		
الاخصائيون فى الاقتصاد	١٥,٠٨		
المحاسبـــــــــون	٢٠,٤		
رجال القانـــــــون	٢١,٨		
المدرســـــــون	٠,٧٤		
رجال الديـــــــن	٢,٣٠		

المصدر : وزارة القوى العاملة والتدريب ؛ موازنات العرض والطلب ، الادارة العامة لبحوث هيكل القوى العاملة ، سبتمبر ١٩٨٨ .

جدول رقم (٣)

نسبة العجز الى المعروض من قوة العمل لعام ١٩٨٧

التخصصات والمهن	النسبة ٪	التخصصات والمهن	النسبة ٪
العاملون على ماكينات مسك الدفاتر	١٩,٤	القائمون بأعمال البيع الاخرون	٥٨,٨
المشرفون على النقل والمواصلات	١٤,٥	المديرون في منشآت الخدمات	٧,٥
المحصلون في وسائل المواصلات	١١,١	القائمون بالخدمة الشخصية للعائلات	٣٩,٤
كتبة وموزعو البريد	١٨,٥	العاملون في رعاية المباني	٢٣,٩
عمال تشغيل التليفون	٤,٥	العاملون في غسيل الملابس	٣٤,٥
المديرون في تجارة الجملة والتجزئة	٧,٤	الحلاقون	١٥,٥
المشرفون على البيع	٢٩,٦	العاملون في خدمات الامن	٢٥,٦
البائعون	٣٣,٢	عمال المناجم والمحاجر	٢٩,٩
عمال تركيب وتجميع الاجهزة الدقيقة	٢١,٨	عمال تجهيز المعادن	١٤,٤
عمال تركيب وتجميع وصيانة الاجهزة الكهربائية	١٢,٨	عمال العمليات الكيماوية	٧,٢
عمال الطباعة	١٠,٣	عمال صناعة الاحذية	١٥,٤
عمال صناعة الزجاج	٦,٢	عمال الغزل والنسيج	٧,٤

المصدر : وزارة القوى العاملة والتدريب ، موازنات العرض والطلب ، الادارة العامة لبحوث هيكل القوى العاملة ، سبتمبر ١٩٨٨ .

جدول رقم (٤)

معدلات البطالة بين حملة المؤهلات المتوسطةحسب النوع طبقا لتعداد ١٩٨٦٠

المؤهـــــل	سبق له العمل			لم يسبق له العمل			الجملـــــة		
	ذكور	أناث	الجملة	ذكور	أناث	الجملة	ذكور	أناث	الجملة
ثانوى عـــام	٣,٩	١,٢	٣,٥	١٥,٩	١٤,٤	١٥,٧	١٩,٧	١٥,٥	١٩,٢
ثانوى زراعى	١,٥	٠,٦	١,٥	٣٨,٤	٧١,٢	٤١,٠	٣٩,٩	٧١,٨	٤٢,٥
ثانوى تجارى	١,٠	٠,٥	٠,٨	٢٢,٠	٣٣,٦	٢٦,٥	٢٣,٠	٣٤,١	٢٧,٣
ثانوى صناعى	١,٩	٠,٥	١,٨	٣٤,٤	٤٨,٩	٣٥,٣	٣٦,٢	٤٩,٤	٣٧,١
ثانوى تربوى	١,١	٠,١	٠,٦	٤,٢	٢,٠	٣,٢	٥,٣	٢,١	٣,٩
ثانوى دينـــى	٣,٧	٠,٢	٣,٣	٢٧,٥	٤٣,٨	٢٩,٤	٣١,٣	٤٤,١	٣٢,٧
اخـــــرى	٣,٢	٠,٤	٠,٧	٢٠,٢	٧,٨	٩,٠	٢٣,٤	٨,٢	٩,٧
الجملـــــة	**١.٦**	**٠.٥**	**١,٣**	**٢٦,٢**	**٣٠,٩**	**٢٧,٤**	**٢٧.٨**	**٣١.٤**	**٢٨.٨**

المصدر الجهاز المركز للتعبئة العامة والأحصاء ، النتائج الاولية لتعداد ١٩٨٦

جدول رقم (٥)

معدلات البطالة بين حملة المؤهلات فوق المتوسطة حسب النوع طبقالتعداد ١٩٨٦

المؤهـــــل	سبق له العمل			لم يسبق له العمل			الجملـــــة		
	ذكور	أناث	الجملة	ذكور	أناث	الجملة	ذكور	أناث	الجملة
زراعى	٢,٤	١,٤	٢,٣	٢٨,١	٤٦,٦	٣٠,٤	٣٠,٥	٤٨,٠	٣٢,٧
تجارى	٢,٣	٠,٦	١,٧	٤١,٤	٤٢,٦	٤١,٨	٤٣,٧	٤٣,٣	٤٣,٥
صناعى	٢,٢	٠,٧	٢,١	٢٤,٦	٣٥,٦	٢٦,٠	٢٦,٩	٣٦,٣	٣٨,٠
تربوى	١,٠	٠,٢	٠,٦	٦,٢	٣,٣	٤,٩	٧,٢	٣,٤	٥,٥
دينى	٢,٦	٧,٤	٢,٩	١٨,٩	-	١٧,٧	٢١,٥	٧,٤	٢٠,٦
اخرى	٤,٥	٥,١	٤,٧	١٨,٧	٢٠,٦	١٩,٤	٢٣,٢	٢٥,٧	٢٤,١
الجملـــــة.	٢,٢	٠,٩	١,٧	٢٦,٣	٢٤,٢	٢٥,٥	٢٨,٤	٢٥,١	٢٧,٢

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والأحصاء ، النتائج الاولية لتعداد ١٩٨٦ .

جدول رقم (٦)

معدلات البطالة بين حملة المؤهلات العليا حسب النوع طبقا لتعداد ١٩٨٦

المؤهـــــل	سبق له العمل			لم يسبق له العمل			الجملـــة		
	ذكور	أناث	الجملة	ذكور	أناث	الجملة	ذكور	أناث	الجملة
طب وتمريض	١٥,٦	٠,٤	١٢,٦	١٤,٢	٧,٤	١٢,٨	٢٩,٨	٧,٨	٢٥,٥
زراعـــة	١,٦	٠,٣	١,٤	١٨,٠	٣١,٤	٢٠,٤	١٩,٦	٣١,٧	٢١,٧
تجارة واقتصاد	١,٧	٠,٥	١,٤	١٩,٣	٢٧,٤	٢١,١	٢٠,٩	٢٧,٩	٢٢,٥
هندسة وفنون	٢,٢	٠,٧	٢,٠	١٣,٦	١٦,٨	١٣,٩	١٥,٨	١٧,٥	١٥,٩
علـــوم	٣,١	٠,٧	٢,٣	٣٠,٢	٣٦,٠	٣٢,٠	٣٣,٣	٣٦,٨	٣٤,٣
تربية .....الخ	٣,٤	٠,٧	١,٨	٣٠,٣	٣٠,٧	٣٠,٦	٣٣,٧	٣١,٤	٣٢,٤
دينى (الازهر)	٢,٩	–	٢,٩	٤٣,٤	–	٤٣,٤	٤٦,٣	–	٤٦,٣
آداب .....الخ	٢,٩	٠,٧	٢,٠	٣٨,٨	٤٩,١	٤٢,٩	٤١,٧	٤٩,٨	٤٤,٩
حقـــوق	١,٧	٠,٥	١,٥	٢٦,٤	٤٥,٤	٢٨,٩	٢٨,١	٤٥,٨	٣٠,٤
اخـــرى	٢,٠	١,٠	١,٨	٢٤,٢	٧٢,١	٣١,١	٢٦,٢	٧٣,٢	٣٢,٩
الجملـــة	٤,٠	٠,٦	٣,٣	٢٠,٤	٣٠,٨	٢٢,٦	٢٤,٤	٣١,٣	٢٥,٩

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والأحصاء ، النتائج الاولية لتعداد ١٩٨٦ .

جدول رقم (٧)

التوزيع النسبى للقوى العاملة حسب النوع والحالة التعليمية لعام ١٩٨٤

الحالة التعليمية	ذكور	أناث	الجملـة
أمـــــــــى	٤٩,٢	٥٣,٤	٤٩,٩
يقرأ ويكتـــــب	٢٤,٣	٣,٩	٢٠,٥
مؤهل اقل من المتوسط	٥,٢	٢,٦	٤,٧
مؤهل متوســـــــط	١٢,٠	٢٣,٤	١٤,٢
مؤهل فوق المتوســط	٢,٠	٥,٧	٢,٧
مؤهلات جامعية	٧,٢	١٠,٧	٧,٩
ودراسات عليا		٠,٣	٠,١
غير محـــــــــدد	٠,١		
الجملـــــــة	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر : د. نجيب حسنى غنيمة ، بعض مظاهر الخلل فى سوق العمل المصرية ، كتاب العمل ، العـدد ٣٠٤ ، اغسطس ١٩٨٩ .

جدول رقم (٨)

هيكل توزيع المشتغلين والاستثمار على القطاعات الاقتصادية

البيـــــان	الزراعة والرى	الصناعة والتعدين	البترول	الكهرباء	التشييد	قطاعات الخدمات الانتاجية	القطاعات الخدمات الشخصية	الاجمالـى
الفترة الاولى								
المشتغلين	٥٢	١٠,٤	-	٠,٢	٤	١٣,٧	١٩,٧	١٠٠
الاستثمار	٢٢,٦	٢٦,٨	-	٨,٧	١	١٩,٦	٢١,٤	١٠٠
الفترة الثانية								
المشتغلين	٤٧,٨	١١,٨	٠,٢	٠,٤	٤	١٤,١	٢١,٨	١٠٠
الاستثمار	١٦,٧	٢٩,١	٣,٣	١٠,٠	١,٢	٢١,١	١٨,٥	
الفترة الثالثة								
العمالـــة	٤١,٣	١٢,٥	٠,٢	٠,٥	٤,٩	١٤,٩	٢٥,٧	١٠٠
الاستثمار	٧,١	٢٦,٥	١٠,٨	٦,٨	٣,٨	٢٥,٥	١٩,٨	
الفترة الرابعة								
العمالـــة	٣٧,٣	١٣,٩	٠,٣	٠,٦	٤,٢	١٥,٦	٢٧,٨	١٠٠
الاستثمار	٩,٠	٢١,٥	٥,٧	٧,٣	٣,٠	٢٤,٨	٢٨,٦	١٠٠

المصدر محسوب من :

١- مجلس الشورى ، سياسات الاستثمار ، ١٩٨٥ .

٢- وزارة التخطيط ، الخطة الخمسية الثانية ، الجزء الاول ، المكونات الرئيسية ، مايو ١٩٨٧ .

٣- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، احصاءات العمالة بالعينة والكتاب السنوى .